

نظرات جديدة في المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي

كمال توفيق محمد الخطاب

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تجلية حقيقة المشكلة الاقتصادية وتوضيح أبعادها في ضوء الاقتصاد الإسلامي، فما هي حقيقة المشكلة الاقتصادية؟ وهل توجد مشكلة اقتصادية في الاقتصاد الإسلامي؟ وهل هي نفس المشكلة في النظم الاقتصادية المختلفة؟ وهل هناك علاج أو حل أمثل لها؟ ما هو هذا العلاج؟ وما ملامح النظام الذي يعالج المشكلة بشكل أمثل؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات، فإن البحث يشرع في بادئ الأمر باستعراض أدبيات المشكلة الاقتصادية كما هي في الفكر الاقتصادي الرأسمالي والاشتراكي، ثم ينتقل لدراسة المشكلة الاقتصادية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، موضحاً أهم ما تتميز به هذه المشكلة من إذ الماهية والحقيقة، وهنا يحاول البحث بلورة مفهوم جديد للمشكلة الاقتصادية من خلال تحديد ملامح منطقة الاختيار الإسلامي، وتوضيح آلية عمل جهاز الثمن الإسلامي. بعد ذلك ينتقل البحث إلى دراسة نقدية لأبرز عناصر المشكلة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي والاشتراكي في ضوء القيم والمبادئ الإسلامية.

ويخلص البحث إلى أن نظرة الفكر الرأسمالي للمشكلة، ومحاولة حصر أسبابها في الندرة النسبية والانهائية الحاجات، فيه مجانبة للحقيقة والواقع، كما أن ترك علاج المشكلة لجهاز الثمن ونظام السوق لا يؤدي بالضرورة إلى تخصيص الموارد وتوزيعها بعدالة وكفاءة. وإنما يؤدي إلى زيادة حدة المشكلة، من خلال زيادة حدة التفاوت بين الناس، وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

وكذلك نظرة الفكر الاشتراكي إلى أن المشكلة تنحصر في التناقض بين أشكال الإنتاج وعلاقات التوزيع، أو في الملكية الخاصة، فيه بعد عن الصواب، ومصادمة للفطرة من خلال محاولة إلغاء أبسط الغرائز الإنسانية. وتبقى نظرة الاقتصاد الإسلامي إلى المشكلة على أنها مشكلة الاختيار، من خلال تفعيل آلية عمل جهاز الثمن الإسلامي في منطقة الاختيار الإسلامي في ضوء الضوابط والقيم الإسلامية، وبالتالي يمكن أن يصل المجتمع إلى حالة من الاستخدام الأمثل والإنتاج الأكثر كفاءة في ظل التوزيع الأكثر عدالة، الذي يؤدي إلى تخفيف حدة التفاوت بين الأغنياء والفقراء، وزيادة الاستقرار في المجتمع.

Abstract:

This study aims to reveal the true nature of the economic problem, which all economics are concerned to find a remedy to, and reduce its intensity, and clarify the extent of correlation of this problem with the scarcity or abundance of the resources, or the infinity of wants or their limitations.

The study has elucidated the concept of the economic problem in both capitalist and socialist economies as well as the Islamic economy.

It has reached to a conclusion, that the economic problem is neither caused by the scarcity in resources nor by the contradictions between forms of productions and distribution relations, but it is an inevitable outcome of the materialistic basics upon which Capitalism and Socialism are established, that are antagonistic to human values and morals, and cause inequality and misuse of resources. In addition to the waste, impudence and panting after the satisfaction of unending desires and flare ups.

Furthermore, the economic problems are related to the creation of weakness and disability, or a result of laziness or casual conditions.

Hence, in order to lessen the intensity of the problem, the Islamic controlling methods have to be taken into consideration when utilizing the resources and satisfying the wants; to the reduction of secondary and luxurious wants, and to the elimination of evil and illegal wants.

تكمن المشكلة الاقتصادية في علم الاقتصاد الرأسمالي في كيفية إشباع الحاجات المتعددة واللائهائية من الموارد النادرة عن طريق الاختيار، ولذلك يسمى علم الاقتصاد علم الاختيار، (the science of choice) اختيار الحاجة الأكثر إلحاحاً وأهمية ، واختيار طريقة استخدام الموارد الأكثر نفعاً وأولوية .

فما هي أسباب مشكلة الاختيار ؟ وما هي الضوابط لهذا الاختيار في الأنظمة الاقتصادية المختلفة ؟ وما هي الطريقة المثلى لكي يكون الاختيار سليماً ؟ وما هي المعايير التي تضبط ذلك ؟

ومن جهة أخرى هل المشكلة تعود إلى ندرة الموارد ؟ وإلى أي حد وصلت الندرة في الموارد ؟ وما هي أسباب الندرة ؟ وهل جميع الموارد تنصف بالندرة أم أن هناك تفاوتاً بين الموارد ؟ وإلى أي حد تتعدد الحاجات ؟ وهل جميع الحاجات بنفس درجة الإلحاح للإشباع ؟ وهل يمكن الاستغناء عن إشباع بعض الحاجات ؟

ما هي نظرة الفكر الرأسمالي إلى المشكلة الاقتصادية من إذ الماهية والأسباب والعلاج ؟ وما هي نظرة الفكر الاشتراكي إلى المشكلة ؟ وهل يقر النظام الاقتصادي الإسلامي وجود مشكلة اقتصادية وما هو علاجها ؟

هذه هي أهم الأسئلة التي يحاول البحث الإجابة عليها، وذلك من خلال المباحث التالية :-

المبحث الأول : المشكلة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الرأسمالي .

المبحث الثاني : المشكلة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الاشتراكي .

المبحث الثالث : المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي .

المبحث الأول : المشكلة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الرأسمالي :-

ويشتمل على ثلاثة مطالب هي :

المطلب الأول : حقيقة المشكلة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الرأسمالي .

المطلب الثاني : أسباب المشكلة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الرأسمالي .

المطلب الثالث : علاج المشكلة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الرأسمالي .

المطلب الأول : حقيقة المشكلة الاقتصادية :-

يكاد علماء الاقتصاد يتفقون على أن المشكلة الاقتصادية التي تواجه الفرد والمجتمع في كل زمان ومكان ، تتمثل في كيفية إشباع الحاجات اللاهائية من الموارد النادرة والمحدودة ، إذ يعد مفهوم الندرة هو حجر الزاوية بالنسبة لعلم الاقتصاد .

The concept of scarcity is the cornerstone of economics. After all , Economics is the study of how societies use scarce resources to produce valuable commodities and distribute them among different groups .

وبعبارة أخرى تتمثل في كيفية الاختيار وأولوية ذلك ، فمن بين آلاف وملايين السلع ماذا ينبغي أن نختار للإنتاج ، ومن بين عدد كبير من الاختيارات لتوليفة عناصر الإنتاج كيف ينبغي أن يكون شكل الإنتاج ؟ هل يعتمد على العمل الكثيف ؟ أم على رأس المال الكثيف ؟ أم يمزج بينهما ؟ ما هي المعايير والأسس التي تحكم ذلك ؟ كيف سيوزع الإنتاج ؟ ووفق أية معايير ؟ (١)

ويعبر بعض الاقتصاديين عن هذه المشكلة بقولهم بأنه لا بد من الإجابة على عدد من الأسئلة الهامة، التي تشكل أهم المسائل التي يجب على كل اقتصاد معالجتها ، وهذه الأسئلة هي : ماذا نتج ؟ كيف نتج ؟ لمن نتج ؟

- 1) What outputs to produce?
- 2) How to produce them?
- 3) For whom should the outputs be produced?

ويتوسع آخرون في معنى المشكلة الاقتصادية من إذ اتساع مشكلة الاختيار، بحيث تشمل ست مسائل ، هي نفسها المهام الأساسية لأي نظام اقتصادي ، وهذه المسائل هي :-

- ١- ماذا ينبغي أن نتج ؟ من بين آلاف الاحتمالات والنوعيات والأصناف من السلع والخدمات ، فهناك مشكلة اختيار الاحتياجات التي ينبغي إشباعها من السلع والخدمات وترتيبها وفقاً لأهميتها ، وهنا يكون الاختيار وفقاً لسلم تفضيل وفقاً للإمكانات .
- ٢- كيف يمكن للمجتمع أن يولف بين مختلف عناصر الإنتاج ، الأرض ، والعمل، والآلات، من أجل إنتاج كل سلعة ، وهي مشكلة اختيار أفضل الفنون الإنتاجية ، وأفضل الاستخدامات الممكنة . وعبارة أخرى فهي مشكلة تنظيم الإنتاج ، ولا بد من تحديد الجهة التي تقوم بالإنتاج وهل هي القطاع الخاص أم العام ؟
- ٣- من أجل من سوف تنتج السلع ؟ وبعبارة أخرى على من سيوزع الإنتاج ؟ فهناك أيضاً مشكلة اختيـلر في التوزيع ، فكل فرد لا يستطيع أن يحصل على كل ما يرغب به من السلع والخدمات . وهنا لا بد من العدالة في توزيع الإنتاج ، ولا بد من إيجاد وسيلة يمكن بواسطتها قياس مدى مساهمة كل فرد في العملية الإنتاجية .
- ٤- على أي مستوى من الكفاءة يستخدم المجتمع موارده الاقتصادية في الإنتاج ؟ وهل يتم إنتاج الموارد الاقتصادية محلياً أم يتم استيرادها من الخارج ؟
- ٥- كيف يمكن للمجتمع أن يستغل كل ما لديه من موارد اقتصادية ؟
- ٦- كيف يمكن للمجتمع أن ينمي قدرته على إنتاج مزيد من السلع في المستقبل ؟ (٢)

ويرى البعض أن المشكلة الاقتصادية أكثر سعة من المعاني المتقدمة فهي تشمل مشاكل الفرد المنعزل (روبنسون كروزو) أو حي بن يقظان ، ، فمتى وجدت مشكلة الاختيار كانت هناك مشكلة اقتصادية. ومشكلة الاختيار موجودة في كل شيء تقريباً . وهي تتطلب الموازنة بين الصفات المتعددة للحاجة المراد إشباعها ، كما تتطلب التضحية بصفة دون أخرى وهكذا . (٣)

المطلب الثاني: أسباب المشكلة

يرى معظم الاقتصاديين أن المشكلة الاقتصادية ترجع إلى سببين رئيسيين هما ندرة الموارد وتعدد الحاجات، وفي ضوء هذين السببين ، تتم معالجة المشكلة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي ، فماذا يقصد علماء الاقتصاد بندرة الموارد ولاهائية الحاجات ؟ وما هو العلاج للمشكلة الاقتصادية القائمة على محدودية الموارد ولاهائية الحاجات ؟ هذا ما سوف نبحثه في الفقرات التالية :-

أولاً :- ندرة الموارد :-

يصف الاقتصاديون بعض الموارد بالندرة. بمعنى القابلية للنفاذ ، كمناجم الثروات المعدنية والنفط ، ويصفون الموارد بصفة عامة بالندرة النسبية ، بمعنى أن هناك ندرة بالنسبة إلى الحاجات اللاهائية ، أو أن القدر المتاح من الموارد غير كاف لإشباع حاجات الإنسان المتعددة .

ويتفق معظم الاقتصاديين على أن الموارد ليست نادرة بالمعنى المطلق، وإنما هي ندرة نسبية ، فالموارد لا تكون نادرة إلا بمقدار الطلب عليها ، فعند زيادة الطلب على أي مورد، تزداد ندرته وبالتالي تزداد قيمته، وبانخفاض الطلب تقل الندرة ، فإذا ما انعدم الطلب تزول الندرة نهائياً ويفقد المورد قيمته نهائياً. (٤)

ويرجع انعدام الطلب إلى عدم الحاجة أو إلى عدم وجود قوة شرائية ، وبناء على ذلك فإن زيادة القوة الشرائية قد تزيد من الطلب وبالتالي تزيد من الندرة ، كما أن كافة العوامل المؤثرة على الطلب ، كالسعر والذوق وأسعار السلع البديلة والنمو السكاني ، كلها قد تساهم في زيادة الطلب وبالتالي زيادة حدة الندرة . ومن جهة أخرى يمكن القول أن الندرة تتناسب طردياً مع القيمة السوقية (التبادلية) ، فكلما ازدادت ندرة السلعة كلما ازدادت قيمتها والعكس ، في حين تتناسب الوفرة عكسياً مع القيمة ، فكلما ازدادت وفرة الشيء قلت قيمته السوقية ، وهذه الحقيقة هي التفسير الصحيح للغز القيمة .

وبصفة عامة تعود الندرة النسبية إلى أحد أو بعض أو جميع الأسباب التالية (٥) :-

- ١- محدودية بعض الموارد وقابليتها للنفاذ ، فلو كان كل مورد لا يمكن نفاذه لما وجدت ندرة
- ٢- قابلية الموارد لاستعمالات عديدة ، فأى استعمال للمورد يلغي كافة الاستعمالات الأخرى أو يؤجلها إلى وقت آخر .

٣ - لا يمكن نقل الكثير من الموارد ، كالبهار والأهوار والتربة الخصبة ، وحتى لو أمكن نقل بعض الموارد فإن ذلك يحتاج إلى تكاليف كبيرة تزيد في ندرتها .

٤- الموارد متفاوتة في توزيعها بين بلد وآخر ، وهذا يؤدي إلى ندرة بعض الموارد في بلد ووفرةها في بلد آخر .

٥ - زيادة الطلب على الموارد، بسبب زيادة الحاجة، وبسبب زيادة السكان أو زيادة أهمية الموارد لأنماط المعيشة السائدة .

٦ - سوء استخدام الموارد ، يؤدي إلى تبديدها واستنزافها وسرعة نضوبها أو انقراضها مما يزيد في ندرتها .

٧ - الاحتكار والاحتناز والجشع والأثرة ، تزيد في ندرة الموارد بالنسبة للكثرة من الجماهير التي لا تستطيع شيفا .

٨ - العادات والسلوك الاجتماعي ، تؤدي إلى زيادة ندرة بعض الموارد بسبب زيادة استهلاكها أو اقتنائها .

وهكذا يمكن ملاحظة أن أسباب الندرة ترجع غالبا إلى طبيعة الموارد وخصائصها ، فالموارد لا تمتاز بالوفرة المطلقة كما أنها لا تمتاز بالندرة المطلقة وإنما هي ندرة نسبية ترجع إلى شح الموارد في بعض المناطق ووفرةها في مناطق أخرى ، أو ترجع إلى زيادة الطلب عليها في بعض المناطق ونقصه في مناطق أخرى وهكذا ، فليست الموارد متوافرة في جميع المناطق بالكم والنوع والشكل والكمية المطلوبة في جميع الأوقات .

ثانيا : تعدد الحاجات :-

يعرف الاقتصاديون الحاجة بأنها الرغبة في الحصول على سلعة أو خدمة ، وذلك نتيجة لشعور بحرمان يحتاج إلى إشباع، وبسبب عدم محدودية الرغبات فإن الحاجات توصف بأنها لانهائية ولا يمكن حصرها ، وهذا هو السبب في الندرة النسبية للموارد وبالتالي في المشكلة الاقتصادية ، فالحاجات في العرف الاقتصادي تمتاز بعدد من الخصائص من أهمها (٦) :-

١- تنافسية:- فالحاجة إلى الطعام تتنافس مع الحاجة إلى الشراب أو اللباس أو السكن أو الدواء .. الخ .

٢- متعددة:- توصف الحاجات بأنها متعددة ويصعب حصرها، وهي تزايد بازدياد دخل الإنسان إذ يتمكن من إشباع حاجات جديدة ورفع مستوى معيشته .

٣- متجددة:- معظم الحاجات سرعان ما تتجدد وتتولد من جديد بعد إشباعها ، فالحاجة إلى الطعام والحاجة إلى النوم والحاجة إلى المال ، يمكن إشباعها مؤقتا، ولكن إلحاحها يتجدد باستمرار .

٤- نسبية:- فالحاجات تختلف باختلاف المكان والزمان فحاجة البدوي ليست كحاجة المدني وحاجة الذكر ليست كحاجة الأنثى وكذلك تختلف حاجة الطفل عن حاجة الكبير ، وهكذا .

إن الخصائص المتقدمة تشير إلى تكاثر الحاجات وتوالدها وعدم إمكانية إشباعها بشكل نهائي، وهذا هو

أساس الندرة في الاقتصاد الرأسمالي .

المطلب الثالث: علاج المشكلة في الاقتصاد الرأسمالي :-

رأبنا - فيما سبق - أن المشكلة الاقتصادية في علم الاقتصاد تتمثل في كيفية الإجابة عن الأسئلة المتقدمة

وأهمها ماذا نتج؟ كيف نتج؟ لمن نتج؟ كيف تُنمي الإنتاج؟

يجيب علم الاقتصاد الرأسمالي ببساطة بأن حل المشكلة يتم من خلال نظام السوق أو ميكانيكية السعر أو جهاز الثمن ، فماذا تعني هذه العبارات ؟

إن جهاز الثمن ليس جهازاً بالمعنى المادي للكلمة ، ولكنه يعني تلك الحركات التلقائية للأثمان الناتجة عن تفاعل قوى العرض والطلب ، ففي ظل سيادة المبادئ الرأسمالية كالمنافسة الكاملة، والحرية الاقتصادية ، وعدم تدخل الدولة ، .. الخ ، فإن ترك قوى العرض والطلب تتفاعل بحرية في الأسواق سوف يؤدي إلى تحديد نوع الإنتاج وكميته وصفته ، وذلك من خلال جهاز الأسعار، وسوف يتم إشباع الحاجات وتخصيص الموارد بشكل أمثل (٧) .

يقول الاقتصادي الأمريكي - بول ساملسون - " المستهلك هو الملك - كما يقولون - الجميع مصوتون، يستخدمون أموالهم كأصوات من أجل عمل ما يريدون عمله ، فالأصوات تتنافس مع بعضها ، والأشخاص الذين لديهم أصوات أكثر هم الذين لديهم معظم التأثير في ماذا ينبغي أن ينتج وإلى أين تذهب السلع " (٨) ويظهر من هذا القول أن تخصيص الموارد وإشباع الحاجات تتحكم فيه القوة الشرائية أو الطلب المدعوم بالقوة الشرائية ، فالرأسماليون يفترضون أنه في ظل الحرية الاقتصادية سوف يتجه كل فرد لإشباع حاجاته ، وسوف يبذل قصارى جهده من أجل تحقيق أقصى إشباع ممكن ، فهذا هو المستهلك الرشيد، وهكذا تحل المشكلة الاقتصادية على المستوى القومي ، أما على المستوى الفردي فإن بعض الأفراد قد يتعشرون ويفلسون ، وبالتالي لا يمكن أن يشبعوا حتى حاجاتهم الأساسية ، وهؤلاء يتحملون نتيجة فشلهم وسوء اختيارهم ، لأنهم لم يحسنوا الاستفادة من الحرية الاقتصادية ونظام السوق .

أما الإجابة عن الأسئلة الثلاثة السابقة ، ماذا نتج ؟ كيف نتج ؟ لمن نتج؟ فإن الإجابة عليها تتم أيضا من خلال نظام السوق ، فالمنتجون يقومون بإنتاج السلع التي يزداد الطلب عليها، وتعكس أسعارها في السوق مدى حاجة المجتمع لها ، ويستخدمون من الموارد الاقتصادية ما يمكنهم من إنتاج هذه السلع بأقل تكلفة . فالسلعة أو الخدمة الأكثر أهمية يزداد الطلب عليها فيرتفع ثمنها - مع افتراض ثبات العوامل الأخرى - فيقوم المنتجون بإنتاج المزيد منها من أجل زيادة أرباحهم .

أما الإجابة عن " كيف نتج " فإن جهاز الثمن يوفر مقارنة واضحة بين أثمان السلع والخدمات الاستهلاكية- التي تمثل إيرادات المنتجين - وبين أثمان السلع والخدمات الإنتاجية - والتي تعكس تكاليف

الإنتاج - وبذلك يتم التعرف إلى معدلات الأرباح لمختلف أشكال النشاط الاقتصادي .

كذلك يقوم جهاز الثمن بالإجابة عن سؤال " لمن نتج " من خلال تحديد قيمة ما يمتلكه كل فرد ، وما يساهم به في العملية الإنتاجية ، فالقوة الشرائية للفرد تتحدد من خلال دخله ، الذي يتحدد بمقدار ما يمتلكه، وثمان ما يمتلكه - مع افتراض ثبات العوامل الأخرى .

وفي النظرية الاقتصادية فإن توزيع الناتج القومي بين أفراد المجتمع يتم وفقا لمساهمة كل فرد في العملية الإنتاجية ، فيحصل العامل على الأجر ، ومالك الأرض على الربح والمنظم على الربح وصاحب رأس المال على الفائدة الربوية .

أما السؤال الرابع وهو " كيف ننمي الإنتاج " فيلعب جهاز الثمن دورا هاما في ذلك ، كما قام بدور فعال في الإجابة عن الأسئلة الثلاثة السابقة ، فمن خلال التوزيع الأمثل يتحقق التوافق بين المنتجين والمستهلكين ، ويكون هذا التوافق دافعا قويا نحو النمو والتقدم . ومن جهة أخرى يفترض الرأسماليون أن سعر الفائدة هو المحرك الأساسي لعملية النمو والتقدم الاقتصادي .. كما أنه المخصص الأمثل للموارد الاقتصادية فمن خلال تقلبات سعر الفائدة ارتفاعا وانخفاضاً، التي تعتمد على جهاز الثمن ، سوف يتحقق النمو والتقدم الاقتصادي، ومن أجل استمرار ذلك النمو والتقدم ، يحاول المنتجون باستمرار رفع مستوى خيراتهم ومعارفهم الفنية ، واستخدام أساليب وطرق فنية وتكنولوجية أكثر تطورا وتقدما(٩) .

المبحث الثاني :- المشكلة الاقتصادية في الفكر الاشتراكي :-

ويتضمن مطلبين :-

المطلب الأول : حقيقة المشكلة الاقتصادية في الفكر الاشتراكي .

المطلب الثاني : علاج المشكلة في الفكر الاشتراكي .

المطلب الأول : حقيقة المشكلة في الفكر الاشتراكي .

لا يؤمن الفكر الاشتراكي بموضوع الندرة ، ولا يقر وجود مشكلة اقتصادية تقوم على الندرة أو تعدد الحاجات ، وقد هاجم ماركس النظرية المالتسية - التي تقوم على عدم كفاية الموارد - الغذائية خاصة - لأعداد السكان المتزايدة ، واعتبرها تتضمن تشهيرا بالجنس البشري، فالمشكلة هي من صنع المجتمع الرأسمالي.(١٠)

أما المشكلة الاقتصادية في الفكر الاشتراكي فهي تقوم على التناقض بين أشكال الإنتاج وعلاقات التوزيع، ويقصدون بهذه العبارة أن هناك صراعا وتناقضا على ثلاثة مستويات:-
أ-التناقض بين المالكين والعمال :-

ويظهر بين مصالح مالكي وسائل الإنتاج وبين العمال، وينبني على فساد نظام الملكية الخاصة

لوسائل الإنتاج، فالمملكية ليست حيازة الشيء أو علاقة بالأشياء، وإنما هي علاقة بالآخرين، فعندما يكون الشيء لشخص ما، فإن معنى ذلك أن هذا الشيء ليس للآخرين، فالمملكية في الفكر الماركسي هي علاقات بين الناس والطبقات الاجتماعية تتغير طبقا لتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، ولذلك كان لا بد من المملكية الجماعية لوسائل الإنتاج بحيث يصبح أفراد المجتمع مالكيين جماعيين لوسائل الإنتاج، يتمتعون بسوية بنتائج العمل الجماعي. (١١)

أما أشكال الإنتاج الرأسمالية القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، فإنها تؤدي إلى علاقات توزيعية ظالمة ومجحفة بحق العمال عندما تصبح قوة العمل سلعة تباع في السوق ويتحكم الرأسماليون بسعرها، مما يؤدي إلى استغلال الإنسان للإنسان.

وهكذا لا بد من القضاء على كافة أشكال الإنتاج الرأسمالية، واستبدالها بالملكية الجماعية التي توجد علاقات توزيعية عادلة ومرضية للجميع.

ويتم ذلك من خلال ثورة (البروليتاريا) واستيلائها على الحكم ومن ثم إلغاء أشكال الملكية الخاصة كافة، وإخضاع الاقتصاد للتخطيط، وتولي الدولة للتوزيع الجماعي وفق الخطة المركزية. (١٢)

ب- التناقض بين الإنتاج والاستهلاك : - فالكمية المتزايدة من السلع التي تحقق أرباحا متزايدة للرأسماليين تتطلب توسيعا متواصلا لأسواق تصديرها، في حين يؤدي التضيق على العمال إلى الحد من استهلاك الغالبية العظمى من أفراد المجتمع.

ج- التناقض بين تنظيم الإنتاج في كل مؤسسة وفوضى الإنتاج على صعيد المجتمع بأسره : - إذ يفترض الاشتراكيون أن عدم وجود خطة مركزية على مستوى المجتمع بأكمله سوف يؤدي إلى فوضى الإنتاج بسبب تعارض أهداف الإنتاج بين كل مؤسسة وأخرى، فكل مؤسسة أو منشأة إنتاجية تحاول أن تحقق أهدافها الإنتاجية ولو كان ذلك على حساب بقية المؤسسات، ويؤدي ذلك إلى التصادم بين القرارات الإنتاجية، ومن ثم سيادة الفوضى في كافة القطاعات الإنتاجية.

المطلب الثاني : علاج المشكلة في الفكر الاشتراكي :-

يتم العلاج للتناقضات السابقة كما يلي :-

- ١- يتم وضع سلم التفضيل الجماعي من خلال تحديد السلع التي ينبغي إنتاجها وترتيبها وفقا لأهميتها النسبية.
- ٢- توزع الأهداف الإنتاجية على جميع المشروعات داخل مختلف القطاعات، ويتعرف كل مشروع على مهمته الإنتاجية من إذ الكميات والمواصفات الإنتاجية.
- ٣- يتم جمع البيانات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية الهامة، وتحديد معدل النمو الاقتصادي المطلوب، ووضع الأهداف وفقا لهذا المعدل.

وتتولى الخطة المركزية الإجابة على المسائل المتقدمة ماذا نتج؟ كيف نتج؟ لمن نتج؟ فالإنتاج يخضع للتخطيط، التوزيع كذلك يخضع للتخطيط، وهكذا يدير الخطة المركزية جيش من موظفي التخطيط، وقد كان عدد رجال الاقتصاد الذين يعملون بالتخطيط في الاتحاد السوفيتي قبل انهياره أكثر من ثمانمائة ألف رجل، فالخطة تتضمن آلاف من التفاصيل وآلاف من الأوامر الإدارية. (١٣)

المبحث الثالث :- المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي :-

ويشتمل هذا المبحث على أربعة مطالب :

المطلب الأول : حقيقة المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي .

المطلب الثاني : علاقة المشكلة الاقتصادية بمشكلة الفقر .

المطلب الثالث : علاج المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي .

المطلب الرابع : تقييم أهم عناصر المشكلة في الاقتصاد الوضعي من منظور إسلامي .

المطلب الأول : حقيقة المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي :-

ويتضمن فرعين :

الأول : طبيعة مشكلة الاختيار الإسلامي .

الثاني : جهاز الثمن الإسلامي .

الفرع الأول : طبيعة مشكلة الاختيار الإسلامي :

يتفق الاقتصاد الإسلامي مع علم الاقتصاد حول ماهية المشكلة الاقتصادية ، التي تتمثل في (مشكلة الاختيار) ، ولكن الاختيار في الاقتصاد الإسلامي ، ليس في الأمور المادية فقط ، بل إنه يبدأ باختيار العقيدة ومن ثم اختيار المنهج الرباني الذي وضعه خالق البشر للناس، الذي ينبغي أن يسير عليه الإنسان ، إذا ما أراد الهداية والفلاح ، وإذا ما أراد أن يحقق الاختيارات الأخرى المادية بشكل مناسب ، ومن هنا فإن الاختيار بين الموارد النادرة نسبياً، لإشباع الحاجات المتعددة اللاهائية يمثل الجانب المادي من المشكلة .

كما أن الاختيار في الاقتصاد الإسلامي ليس على إطلاقه، فلا مجال في الاقتصاد الإسلامي للاختيار في إطلر الحرام ، فالحرام يجب تركه ، ولا مجال للتردد أو التفكير في فعله، ولا يصح إشباع الحاجات بالمحرمات ، كما لا يصح إشباع الحاجات المحرمة .

كذلك لا مجال للاختيار في نطاق الفروض والواجبات ، فالواجب يجب فعله ولا مجال للتردد أو التفكير في تركه .

وبناء على ذلك فإن التزام الفرد بالكف عن المحرمات ومواظبته على القيام بالواجبات يؤدي إلى إشباع معظم حاجاته المشروعة غالباً، وتخفيف حدة المشكلة الاقتصادية التي تواجهه .

أما عدم القيام بالواجبات وارتكاب المحرمات، فإنه يفاقم من المشكلة الاقتصادية ويزيد حدتها، وبخاصة إذا كان ذلك هو السلوك العام لأفراد المجتمع .

إن ارتكاب المحرمات معناه مصادمة الفطرة، والطبيعة، والأولويات التي يجب تقديمها كافة، وعندما ترتكب المحرمات من قبل مجتمع بأكمله، فإن المشكلة الاقتصادية سوف تتفاقم بشدة، كما أن كافة أشكال الفوضى سوف تدب في المجتمع، مما يؤدي في النهاية إلى انحلال المجتمع وتفككه وانهياره .

أما القيام بالواجبات، فإنه منسجم مع الفطرة، متفق مع الأولويات على مستوى الفرد والمجتمع، وبالتالي فإن ذلك سوف يؤدي إلى التخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية، كما أنه يؤدي إلى زيادة تماسك المجتمع وقوته وتقدمه .

إن إطلاق العنان للشهوات والنزوات يؤدي إلى طغيان الإنسان وتجاوزه حدوده واعتدائه على غيره، وكل ذلك يزيد من حدة المشكلة الاقتصادية، فإطلاق العنان للشهوة في مجال المال - على سبيل المثال - يؤدي إلى أن يسعى الإنسان إلى كسب المال بأي طريق، بالسرقة أو الرشوة، بالنصب والاحتيال، بالتجارة بالجسد أو المخدرات .. الخ . وإن انتشار مثل هذه السلوكيات واستفحالها في المجتمعات، يؤدي إلى زيادة أعداد المحرومين وأعداد المترفين، ومعنى ذلك زيادة حدة مشكلة الاختيار عند الفئتين .

فالمترفون بزيادة ترفهم ونزواتهم ومجورهم يضيق نطاق اختياراتهم مما يؤدي إلى صعوبة البحث عن أشياء جديدة، فيلجأوا إلى المخدرات والإدمان وبالتالي تنتهي عملية الاختيار لديهم، وربما يلجأوا إلى الانتحار وهي تجربة وحاجة جديدة بالنسبة إليهم، وبالتالي يكون ذلك هو الاختيار الأخير .

أما فئة المحرومين، فإن نطاق اختياراتهم يضيق أيضا، ويكون في مجال توفير الأساسيات والضروريات، وهي منطقة خطيرة، يصعب فيها الانتظار . وفي كلتا الحالتين تزداد المشكلة الاقتصادية حدة وخطورة .

وهكذا يمكن القول إن المشكلة الاقتصادية تتفاقم وتزداد حدة كلما ازداد ارتكاب المحرمات وكلمما انتهكت الفروض والواجبات في المجتمع، والعكس صحيح.

هل يكون الاختيار معدوما في إطار الواجبات والمحرمات ؟

إن الواجبات ليست جميعها بنفس الدرجة من الأهمية والأولوية، وهذا يستلزم ضرورة ترتيبها من خلال القيام بالواجب الأكثر أولوية وتأجيل الأقل أولوية إلى مرحلة تالية، وعلى سبيل المثال، يعد الإنفاق على النفس والأهل والأقارب من الواجبات، ولكن هذه الواجبات ليست في مرتبة واحدة، فهناك الأكثر وجوبا والأقل وجوبا، ولذلك ورد عن النبي - صلى الله عليه وسلم " ابدأ بنفسك .. فإن فضل شيء فأهلك، فإن فضل عن أهلك شيء فلذي قرابتك، فإن فضل عن ذي قرابتك شيء فهكذا وهكذا " (١٤)

وفي مثال آخر يعد العمل واجبا على كل مسلم قادر ، ومع ذلك فإن للفرد أن يختار من الأعمال ما يشاء بما يتناسب مع ميوله ومع حاجة المجتمع ، وهكذا نلاحظ وجود عملية الاختيار حتى في نطاق الواجبات. ومن جهة أخرى فإن الاختيار في نطاق المحرمات يمكن أن يكون موجودا، عملا بعدد من القواعد الشرعية، مثل :

" الضرورات تبيح المحظورات"، " الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف" "يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام" (١٥)

كما أن المحرمات ليست جميعا بنفس درجة الحرمة، فهناك الكبائر وهناك الصغائر ، ومن الممكن الاختيار في هذه المنطقة في ضوء القواعد والمقاصد الشرعية .. فقتل النفس من أكبر الكبائر ، إلا أنه يجب القيام به في حالة القصاص ، لأن في قتل القاتل حفظ لحياة الناس ، كما أن في هدم البيوت أو الخيم لمنع سريان الحريق ضرورة ومصلحة معتبرة (١٦) ، كما أنه يجب السكوت عن بعض المنكرات إذا كان النهي عنها سيؤدي يقينا إلى منكرات أشد منها .

وهكذا فإننا نلاحظ أن الالتزام بالضوابط الشرعية يؤدي إلى التخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية، فالضوابط الشرعية تمنع الفرد من أن يظلم نفسه باقتراف المحرمات أو يظلم غيره بالاعتداء والاستغلال أو يظلم بيئته بالاستخدام الجائر والاستنزاف .

ويؤدي ذلك إلى أن تكون المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي أقل حدة وخطورة ، ولا سيما عندما تكون الحاجات المطلوب إشباعها محدودة بالحاجات الطبيعية والمشروعة . زيادة على الحاجات الروحية والمعنوية والقيمية.

فالمشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي يتم التعامل معها من خلال منظومة القيم الإسلامية التي تدفع الإنسان إلى الوقوف عند حدود الله " ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه " (الطلاق ، ١) وكذلك من خلال الحوافز الدنيوية والأخروية " ومن يتق الله يجعل له مخرجا " (الطلاق ، ٢) وفي ضوء هذه القيم والحوافز ينال كل صاحب حق حقه ، ويجد كل ذي كفاءة أو موهبة مكانه المناسب في المجتمع .

من جهة أخرى يؤدي الاقتصاد الإسلامي أن المشكلة الاقتصادية من الأسباب الدافعة والموجهة لمزيد من البذل والتضحية والبناء والإعمار ، فما دامت الموارد متعددة الاستعمال وبمحااجة إلى جهد ومشقة للاستفادة منها ، فلا بد من بذل الجهد ولا بد من السعي المتواصل للقيام بمهام الخلافة والإعمار . (١٧)

الفرع الثاني : جهاز الثمن الإسلامي :

إن مشكلة الاختيار في نطاق العملية الإنتاجية تنبني على الطبيعة المعنوية والقيمية للاختيار الإسلامي، باعتبار أن الاختيار الإسلامي يبنى على تفضيلات قيمة أخلاقية قبل التفضيلات المادية ، فلا مجال لإنتاج

السلع والخدمات المحرمة في اقتصاد إسلامي .

وفي مجال الإجابة على الأسئلة المتقدمة : ماذا نتج ؟ كيف نتج ؟ لمن نتج ؟ كيف نمي الإنتاج ؟ فإن الاقتصاد الإسلامي يتفق مع علم الاقتصاد حول أهمية جهاز الثمن ، ولكن جهاز الثمن الإسلامي يختلف عن جهاز الثمن الوضعي أو المادي .

فجهاز الثمن الإسلامي يسمح بتفاعل قوى العرض والطلب من أجل تكوين السعر ، ولكن هذا السعر يجب أن يكون عادلا، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كانت قوى العرض والطلب منضبطة بضوابط إسلامية قيمة، فقوى العرض الإسلامية لا تسمح إلا بعرض ما كان مشروعاً طيباً نافعاً، متفقاً مع ظروف المجتمع وأولوياته، كما أنها تكون منضبطة بعدم الاستغلال والجشع والغش والاحتكار .. الخ ، وكذلك قوى الطلب ، لا تتوجه إلا لطلب السلع الطيبة والخدمات النافعة ، وتكون منضبطة بعدم الإسراف والتقليد والمباهاة، وبناء على ذلك يتحدد السعر العادل الذي يحدد ماذا نتج ؟ ومع ذلك فإذا لم يوجد السعر العادل لعوامل أخرى ، فعندها تدخل الدولة بأجهزتها المختلفة لدعم جهاز الثمن الإسلامي بما يضمن حد الكفاية للفرد ، سواء كان ذلك برفع الأجور أو بتقديم إعانات، وبنفس الطريقة تتم الإجابة على " كيف نتج " فأسعار مستلزمات الإنتاج وعناصره أيضاً تتأثر بقوى العرض والطلب التي يفترض أن تكون منضبطة إسلامياً.

وفي حالة عدم التزام الناس بأخلاقيات الإسلام وقيمه ، فإن قوى العرض والطلب لا تكون منضبطة إسلامياً، وبالتالي فإن جهاز الثمن لن يكون إسلامياً كذلك . وفي هذه الحالة فلا بد من تدخل الدولة من أجل الحد من انحرافات جهاز الثمن ، ومن أجل كبح جماح قوى العرض المنحرفة عن المنهج الإسلامي ، وكذلك قوى الطلب المندفعة بعيداً عن المنهج الإسلامي .. من أجل المحافظة على السعر العادل والأجر العادل .. الذي سوف يعتمد في هذه الحالة على سعر المثل وأجر المثل والذي يتحدد بالاستعانة بأهل الخبرة في كل مجال وفي كل حرفة أو صناعة أو خدمة .

المطلب الثاني : علاقة المشكلة الاقتصادية بمشكلة الفقر :-

اتضح فيما سبق أن المشكلة الاقتصادية في علم الاقتصاد تواجه الفقير كما تواجه الغني ، ومن هنا فإن الاقتصاد الرأسمالي لا يعد المشكلة الاقتصادية هي مشكلة الفقر فقط ، كما فهم بعض الباحثين (١٨) ، بل إن اختيار الغني ربما يكون أكثر صعوبة من اختيار الفقير، ولكنه يكون أقل خطورة ، فالغني يختار في نطاق الحاجيات والتحسينات غالباً، أما الفقير فإنه يختار في نطاق الضروريات . والاختيار في نطاق الضروريات لا يمكنه الانتظار طويلاً، وهنا تكمن الخطورة .

ومن الملاحظ أن مشكلة الفقر كلما ازدادت حدة في المجتمع كلما ازدادت المشكلة الاقتصادية (الاختيار) خطورة ، وبخاصة عندما يصعب توفير الضروريات ، ففي هذه الحالة يلجأ الإنسان إلى اختيار

الوسائل المحظورة والمحرمة لإشباع حاجاته ، وبالتالي تتفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، مما يؤدي إلى استفحال المشكلة على مستوى الفرد والدولة .

أما عندما تختفي مشكلة الفقر، فإن المشكلة الاقتصادية تكون أقل حدة لأنها تكون في مجال الحاجيات والكماليات، والاختيار في هذا النطاق لا يشكل أي خطورة على المجتمع، إلا إذا فقدت القيم والأخلاق، وأطلق العنان للشهوات والنزوات لكي تقود أصحابها من المترفين إلى الضياع والهلاك .

وهكذا فإننا نلاحظ أن المشكلة الاقتصادية (الاختيار) موجودة لدى الفقراء والأغنياء على السواء .. وهي ليست مشكلة الفقر، فالمشكلة الاقتصادية تعود إلى كيفية إشباع الحاجات المتعددة من الموارد النادرة نسبياً. أما مشكلة الفقر، فإنها ترجع إلى ظلم الإنسان وتعديه وسوء استغلاله وتوزيعه للموارد، وما يؤدي إليه ذلك من زيادة في أعداد المحرومين والمترفين على السواء .

إن التفاوت بين الناس في الضعف والقوة في الصحة والمرض في الذكاء والغباء في الميول والاتجاهات والمواهب والقدرات .. يؤدي إلى التفاوت في الغنى والفقر ، وهذا يؤدي إلى زيادة حدة المشكلة الاقتصادية، بسبب زيادة احتمالات الاختيار وإمكانياته وحدته. فلو كان الناس متساوين في كل شيء لما وجدت مشكلة اختيار ، ولاستحالت الحياة على الأرض .

وهكذا .. فإن التخفيف من حدة الفقر في المجتمع فيه تخفيف لحدة المشكلة الاقتصادية (الاختيار) ، وذلك لأن عملية الاختيار سوف ترتفع إلى مستوى الحاجيات والكماليات بشكل أكبر ، والاختيار في هذه المنطقة أقل خطورة وأكثر مرونة - كما سبق بيان ذلك - ، أما زيادة حدة الفقر في المجتمع فمعناه زيادة حدة مشكلة الاختيار ، لأن الاختيار يكون في مستوى الضروريات، وهو مستوى أكثر خطورة ، لأن الضروريات لا يمكنها الانتظار .

المطلب الثالث: علاج المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي :-

الفرع الأول : تحديد منطقة الاختيار الإسلامي .

الفرع الثاني : آلية عمل جهاز الثمن الإسلامي .

الفرع الأول : تحديد منطقة الاختيار الإسلامي :

إن المشكلة الاقتصادية لا يمكن علاجها بمعنى القضاء عليها ، لأن العلاج في هذه الحالة ، معناه أن يكون الإنسان في الجنة وليس على الأرض - كما سبق أن بينا - وبناء على ذلك فإن المقصود بالعلاج هنا هو إتمام عملية الاختيار على أفضل وجه وفقاً للضوابط والقيم الإسلامية .

ويرى عدد من الاقتصاديين المسلمين أن حل المشكلة الاقتصادية يكون عندما يتغلب الإنسان على عجزه وكسله ويتخلص من عدوانه وتجاوزه ، وظلمه لنفسه ولغيره وليبقته . (١٩)

في حين يرى د. رفيق المصري أن الحل يتحقق من خلال المفاضلة أو مراعاة الأولوية أو القرعة ، وهذا يفيد ترتيب الحاجات المتزاخمة على الموارد ، والمفاضلة بينها حسب أهميتها وإلحاحها .(٢٠)

والذي أراه للقيام بعملية الاختيار وإتمامها على أفضل وجه ، أنه لا بد من تحديد منطقة الاختيار الإسلامي أولاً ، وقبل كل شيء ، وذلك باتباع النقاط التالية :-

١- حصر منطقة الحرمة، التي تعد فيها الحاجات كافة محرمة لا يصح إشباعها أو الاختيار منها ، وذلك بترتيب المحرمات وتصنيفها إلى كبائر وصغائر ولم .. الخ . وتحديد مناطق الضرورات ، التي يمكن أن يسمح فيها بالمحظورات ، وتحديد المعنى الشرعي للضرر وكذلك الضرر الفاحش المفسد للعقود والمعاملات ، زيادة على تحديد معاني الاحتكار والاكتمال و حدودهما .. الخ ، فكل هذه المحددات توضح حدود منطقة الاختيار الإسلامي بعيداً عن المحرمات والممنوعات ، وكمثال على ذلك فإن المعنى الشرعي للاحتكار هو حبس السلع الضرورية بانتظار رفع أثمانها بما يؤدي إلى الإضرار بالناس . فما هو المقصود بالإضرار بالناس ، وما هو حجم الضرر ، وهل هو تعريضهم للهلاك أم هو زيادة المشقة على الناس ، وما حدود ذلك ؟ إن عملية وضع هذه الحدود أو الضوابط - الذي قد يختلف باختلاف الزمان والمكان - يسهم بشكل كبير في تنفيذ عملية الاختيار بشكل سليم ، فعندما لا تترافق العملية الإنتاجية مع الاحتكار، فإن الأسعار تكون أكثر عدالة ، كما تكون أكثر تيسيراً على الناس ، وتأثيراً على الازدهار والتقدم .

٢- حصر منطقة الواجب، من خلال ترتيب الواجبات وفقاً لأكثرها وجوباً إلى أن تصل إلى درجة الندب . فلا بد من تحديد ما هي الواجبات الأكثر أولوية، ولا سيما في مجال الإنتاج، والإعمار والتنمية، وما هي الحدود الدنيا للقيام بالواجبات من قبل كل إنسان مكلف؟ وما هي الفروض الواجبة على كل مسلم في هذا المجال؟ وما الذي يعد فرض عين، وما هي فروض الكفاية، وما هو حد الكفاية الذي ينبغي على كل مسلم أن يصل إليه .. الخ إن تحديد هذه الأمور يسهم إيجابياً في تنفيذ الاختيار الإسلامي بشكل سليم ، وكمثال على ذلك فإن حد الكفاية الذي يجب على كل مسلم أن يحاول الوصول إليه ، هو الحد اللائق بمعيشة الإنسان، بحيث يحفظ كرامته، ويغنيه عن سؤال الناس. وإن تحديد هذا المعنى لحد الكفاية يدفع الناس إلى الاستمرار في العملية الإنتاجية بعيداً عن الزهد المذموم أو التقشف الإجباري ، وهذا يؤدي إلى تنفيذ عملية الاختيار بشكل أفضل، بما يؤدي إلى زيادة التشغيل والإنتاج وتحقيق الانتعاش الاقتصادي .

٣- حصر منطقة الاختيار الإسلامي في مناطق المباح والندب والكراهة ، بحيث تتحدد الحدود الدنيا والعلوية في كل منطقة .

٤- حصر مناطق الضروريات والحاجيات من خلال مراعاة الأولويات والظروف والمرحلة التي يمر بها المجتمع . وترتيب الأولويات وفقاً لطبيعة ظروف المجتمع من إذ الغنى أو الفقر ، ومن إذ الحرب أو السلام ومن إذ

الاستقرار الاقتصادي أو التقلبات والأزمات .. الخ .

٥- وفي ضوء ما تقدم فسوف نجد أن الكثير من الحاجات - المحرمة أو الثانوية - سوف تختفي، وبما أن الحاجات الطيبة والأساسية محدودة ومقيدة أساسا بالنفع والمشروعية ، فإن إتمام عملية الاختيار - بعد القيام بالخطوات السابقة- سيكون في وضعه الأمل ، الذي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والرفاه الاقتصادي، ويقلل الأزمات والمشاكل الاقتصادية ، كما يحقق التقدم المنشود الذي يتفق مع مقاصد الشريعة .

٦- إن المحددات السابقة لا يمكن الوصول إليها من خلال جهود فردية، وإنما تتطلب قيام مؤسسة بحثية علمية كمجمع الفقه الإسلامي بوضع خطة شاملة يقوم بتنفيذها فريق علمي ضمن برنامج زمني محدد .

الفرع الثاني : آلية عمل جهاز الثمن الإسلامي:

ومن خلال الاستخدام والإنتاج والتوزيع الأمل ، يمكن إجابة المسائل الاقتصادية الكبرى ، ماذا نتج؟ كيف نتج؟ لمن نتج؟ فالإنتاج يخضع للعرض والطلب ، العرض المشروع النافع المراعي لأولويات المجتمع وظروفه والملبي للطلبات المشروعة للطلب، ومن ثم يتحدد السعر العادل وفقا لهذه العوامل ، ويتخلص الاقتصاد الإسلامي من إشباع الرغبات المدعومة بقوة شرائية أكبر ، وما ينجم عنه من انحراف هيكل الإنتاج نحو السلع الكمالية.

ويتجه الإنتاج نحو إشباع السلع الضرورية أولا ، انطلاقا من الحساسية الاجتماعية ، وشعور المسلم بمسئوليته تجاه نفسه وأهله وأقربائه وجيرانه ومجتمعه بالكامل، فإذا ما فقد هذا الشعور أو ضعف الإحساس به فإن جهاز الثمن الإسلامي لن يكون فعالا، وقد لا يكون موجودا إذا ما فقد الشعور بالانتماء إلى المجتمع، وعندها تتدخل الدولة للتأثير على العرض بحيث يتجه لإشباع السلع الأساسية في المراحل الأولى من الإنتاج، كما أنه يمكن للدولة أن تتدخل في الظروف الاستثنائية من أجل إعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي.

وكذلك في التوزيع، فإن جهاز الثمن الإسلامي يوفر للمنتج المسلم هامش ربح معتدل ، كما تعمل أدوات جهاز الثمن الإسلامي على تحقيق التوزيع العادل للثروة ، وتخفيف حدة التفاوت بين الناس، فجهاز الثمن الإسلامي يقوم على تفاعل قوى العرض والطلب المنضبطة بالقيم والضوابط والحوافز الإسلامية، وإن من أبرز أدوات التوزيع الإسلامية التي تعمل بجانب أدوات جهاز الثمن الإسلامي ، الزكاة ، ونظام الإرث، ونظام النفقات .. .

فالزكاة تعمل على إعادة توزيع الدخل والتخفيف من حدة الفقر ومنع طغيان المال في يد صاحبه، زيلادة على تطهير نفس الغني من الجشع والأنانية، ونفس الفقير من الحقد والكراهية والرغبة في الانتقام .
ونظام الإرث الإسلامي يؤدي إلى تفتيت الثروة ، وتنميتها من جديد وتكثير المنتفعين بها ، وتجديد الطاقات المساهمة في الإنتاج والتنمية.

وكذلك الإنفاق بأنواعه المختلفة ، كالكفارات والصدقات والوصايا والأوقاف المختلفة ... الخ، فإنها تؤدي إلى تخفيف حدة التفاوت وتحسين المجتمع المسلم من الأمراض النفسية والاقتصادية ، وبالتالي التخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية.

إن إخراج زكاة المال والحقوق الواجبة في المال ، ومراعاة المشروعية والمنفعة العامة ، وظروف المجتمع وأولوياته ، والالتزام بالضوابط والقيم الإسلامية ، كل ذلك يؤدي إلى قيام جهاز الثمن الإسلامي بدوره بشكل طبيعي وتلقائي ، مما يؤدي إلى خدمة فئات المجتمع كافة، وإتمام عملية الاختيار بالشكل الأمثل ، من خلال استخدام الموارد من أجل الإنتاج الأمثل والتوزيع الأمثل مع المحافظة على البيئة وحقوق الأجيال القادمة، وبما يؤدي إلى الاستقرار والتوازن في الاقتصاد الكلي.

فلاستخدام الأمثل للموارد يؤدي إلى زيادة الطيبات والتقليل من الخبائث ، وإلى الرفق بالحيوان والبيئة وصيانتها ، وإلى عدم التبديد والهدر ، كما يزيد من الإنتاج النافع المفيد الذي يسد حاجة المحتاجين ، ويضيق على الترف والترفين ، ويوقف جميع الاستخدامات العبثية والمحرفة التي تزيد من حدة المشكلة .

المطلب الرابع: نقد أهم عناصر المشكلة الاقتصادية وتحليلها من منظور إسلامي:

فيما يلي دراسة نقدية تقييمية لأهم عناصر المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي من منظور إسلامي ، سوف يتم التركيز فيها على العناصر التالية :-

أولاً : ندرة الموارد .

ثانياً : تعدد الحاجات .

ثالثاً : نظام السوق .

رابعاً : التناقض بين أشكال الإنتاج وعلاقات التوزيع .

خامساً : التخطيط المركزي

أولاً : ندرة الموارد من منظور إسلامي :-

رفض فريق من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي (١٢) فكرة وجود ندرة نسبية في الموارد واستدلوا على صحة رأيهم بعدد من الآيات القرآنية منها قوله تعالى " وأناكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار " (إبراهيم ، ٣٤) وقوله تعالى " وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين " (هود ، ٦)

وقد اعتبر هؤلاء أن المشكلة الاقتصادية ليست بسبب ندرة الموارد، وإنما هي بسبب الإنسان نفسه ، فالإنسان يظلم نفسه وغيره عندما يسيء استخدام الموارد ويسيء توزيعها ، وعندما يعطل طاقاته وقدراته ويهمل في استثمار الموارد الطبيعية وعندما يتجاوز الحد في تقدير احتياجاته.

بينما يعترف فريق آخر (٢٢) من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي بوجود الندرة النسبية ، فالأرض ليست كالجنة التي أعدها الله لعباده المتقين، إذ يستطيع الإنسان في الجنة ، أن يحصل على ما يريد وبالكمية التي يريد في أي وقت ، ولو طلب أهل الجنة جميعا شيئا واحدا وفي وقت واحد فإنهم سيحصلون عليه دون أن ينقص ذلك من موارد الجنة شيئا ، ودون أن يبذلوا أي جهد أو عناء.

أما على الأرض، فإن الوضع يختلف فللحصول على السلعة لا بد من جهد يبذل ، وإذا حصل شخص على السلعة فإنه سيحرم الآخرين من هذه السلعة ، فليست كل السلع كالهواء ، ولذلك توجد ندرة على الأرض بهذا المعنى .

ويستدل هذا الفريق بأدلة كثيرة منها، قوله تعالى "ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن ينزل بقدر ما يشاء إنه بعباده خبير بصير" (الشورى / ٢٧) وقوله تعالى "وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم" (الحجر / ٢١).

والأصح هو ما ذهب إليه الفريق الثاني ، القائل بوجود الندرة النسبية ، فعدم وجود الندرة النسبية يعني أن الدنيا دار نعيم ، فالندرة النسبية تعد محركا للنمو الاقتصادي ، كما تعد هي الحافز على الحركة والنشاط في الكون . ولا يعني وجود الندرة النسبية عدم كفاية الموارد للبشر ، فهذا المعنى غير مقبول من قبل الفريقين ، وإنما يعني أن الموارد ليست متوفرة بالكم والشكل والنوع والوقت المطلوب بالنسبة للفرد والمجتمع .

ومن الثابت في الواقع المشاهد أن الموارد غير متوفرة بالكم والشكل والنوع والوقت المطلوب بالنسبة للفرد والمجتمع ، كما أنه من الثابت أن هذه الموارد كافية لتأمين حياة كريمة لبني البشر .

يقول د. عيسى عبده " فنحن إذن لا ننكر الندرة، بل ننكر وحسب أن تكون أصلا من أصول الخلق، .. إن الأحياء المائية في البحار .. تفوق حاجة الإنسان في أي وقت .. ومع ذلك تقلل الأسماك في بعض الأسواق أو تختفي .." (٢٣)

ومن جهة أخرى فإن الإسلام يقر أن بعض الموارد قابلة للنفاذ ولكنه يوضح أن هناك موارد لم تكتشف بعد ، ويحث على بذل المزيد من الجهد لاستغلالها والاستفادة منها ، قال تعالى " وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها " (إبراهيم ، ٣٤) ، وقال تعالى " هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه " (الملك ، ١٥).

وزيادة على ذلك يعترف الإسلام بوجود ندرة على المستوى القطري أو على مستوى البلد الواحد أو المنطقة الواحدة، إذ لا يمكن لأي بلد ، أن يحقق اكتفاء ذاتيا من كل شيء، ولذلك كانت الحاجة إلى التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية .

كما أن الموارد متعددة الاستعمال، إذ يمكن استخدامها لأغراض عديدة ، فالأرض الواحدة يمكن

استخدامها للبناء أو إقامة مصنع أو زراعة أشجار أو زراعة قمح أو شعير أو خضار .. الخ ، وهذا ما يزيد في مشكلة الاختيار ، ويزيد من الندرة النسبية للأرض فهي تصلح لإشباع أغراض عديدة لا يمكن إشباعها مسرة واحدة وإنما لا بد من الاختيار بينها .

وعلاوة على ذلك فإن الكثير من الموارد يصعب نقلها من مكان إلى آخر ، مما يزيد من مشكلة الندرة . ويعترف الإسلام بكافة الخصائص التي تتصف بها الموارد ، بل إنه يراعي هذه الخصائص ولذلك يبحث على السعي وبذل المزيد من الجهد ، كما يبحث على التعاون والتكافل ويدعو إلى الاستخدام الأمثل للموارد . غير أنه يرفض القول بندرة الموارد بمعنى عدم كفايتها للبشر ، لأن هذا المعنى مرفوض بنصوص قرآنية صريحة ، مثل قوله تعالى " وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها " (إبراهيم ، ٣٤) وقوله تعالى " وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها " (هود ، ٦)

ويعلق د. يوسف القرضاوي على هذه الآية بقوله " ضمن الله الرزق لجميع عباده ، بل لكل كائن حي يدب على هذه الأرض .. ولكن اقتضت سنة الله في الخلق أن هذه الأرزاق التي ضمنها والأقوات التي قدرها والمعاش التي يسرها ، لا تنال إلا بجهد يبذل وعمل يؤدي ، ولهذا رتب الله سبحانه الأكل من رزقه على المشي في مناكب أرضه ، فقال " فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه " فمن مشى أكل ومن كان قادرا على المشي ولم يمش كان جديرا ألا يأكل " (٢٤)

وقد أكدت دراسات علمية ميدانية عديدة حقيقة أن الموارد تكفي البشر ، بل تزيد عن حاجتهم، وأن السبب في المجاعات ونقص الغذاء ليس هو الندرة ، وإنما هو ظلم الإنسان وسوء استغلاله للموارد، ومن أهم الدراسات في هذا المجال دراسة مورلايه وكولينز " صناعة الجوع خرافة الندرة " التي قام بها الباحثان أثناء سفرهما في العديد من دول العالم، فقد ورد في هذه الدراسة قولهم " وأثناء دراستنا وقراءتنا ورحلاتنا وأحاديثنا .. وجدنا أن مفاهيم الندرة .. تقوم على أساس الخرافات .. إن تشخيص الجوع بأنه نتيجة لندرة الغذاء والأرض، هو لوم للطبيعة على مشكلات من صنع البشر .. لا يمكن اعتبار الندرة سببا للجوع ، وعلى حين أن الجوع حقيقي ، فإن الندرة وهم ، وطوال صفحات كتابنا هذا .. نجد أن وهم الندرة هو نتاج للتفاوت الحاد في السيطرة على موارد إنتاج الغذاء ، مما يعوق تطورها ويشوه استخدامها " (٢٥)

ويقول دالتون " إنه إذا كانت حاجات الإنسان المادية تتسم بالشراسة فإن الندرة توجد عندئذ، ولكن ذلك يحدث فقط في المجتمع الذي يعطي قيمة كبيرة للقيم والأهداف المادية .. " (٢٦)

وهكذا نلاحظ أن ندرة الموارد بمعنى عدم كفايتها أمر غير مسلم حتى من قبل كثير من الغربيين ، الذين عرفوا موضع الداء ووضعوا أيديهم على الأسباب الحقيقية للمشكلة التي تتمثل في سيطرة القلة المالكة والمتنفذة على معظم الموارد ، وإساءة استخدامها وحرمان معظم الشعوب من الاستفادة منها ، من خلال رفع الأسعار

المستمر ، والاحتكارات متعددة الجنسية ، وسياسة الإغراق ، وتحوير أنماط الاستهلاك ، والتحكم في الطلب والأذواق من خلال أجهزة الدعاية والإعلان .

إن إلقاء اللوم على الطبيعة وعلى ندرة الموارد ، واعتبار ذلك هو أساس المشكلة الاقتصادية ، هو محاولة فاشلة من قبل بعض السياسيين الرأسماليين لتبرير تصرفاتهم العيثية اللامسؤولة .

ثانياً : لانهائية الحاجات (٢٧) من منظور إسلامي :-

تعد الحاجات في علم الاقتصاد لانهائية ، ولذلك فإن عملية إشباعها تعد مستحيلة، ويعترف الاقتصاد الإسلامي بهذه الفكرة ، ولكنه لا يرى ضرورة لإشباع جميع الحاجات ، بل انه يمنع إشباع الكثير من الحاجات، وبخاصة الحاجات المحرمة أو التي تؤدي إلى حرام ، ومن هذا الباب نجد أن كثيرا من الشهوات والنزوات والرغبات الدنيئة لا يجوز إشباعها ، بالرغم من اعتبارها حاجات في علم الاقتصاد .

وفي ظل قوله تعالى " كلوا من طبيات ما رزقناكم ولا تطغوا فيه " (طه ، ٨١) وقوله تعالى " ويحل لهم الطبيات ويحرم عليهم الخبائث " (الأعراف ، ١٥٧) نجد أن الحاجات محدودة ومقيدة بالطيبة والنافعة . كما أن الحاجات الطيبة يمكن ترتيبها وفقا للأهمية إلى ضروريات ثم حاجيات ثم تحسينات ، كما يمكن إشباعها وفقا لأولويات المجتمع وظروفه.

أما الحاجات الخبيثة غير المشروعة فإنها غير محدودة غالبا، فالحاجة إلى المال حاجة مشروعة، ويجب إشباعها إلى الحدود التي تخرج صاحبها من دائرة الاكتناز، أما بعد ذلك فإنها تكون حاجة خبيثة لا يصح إشباعها.

هل توجد حدود دنيا وعليا لتملك المال؟

لمزيد من التوضيح حول فكرة الحاجات وحدودها الدنيا والعليا، ننظر في مسألة الحاجة إلى المال ، والحاجة إلى إشباع الغريزة الجنسية .

أما الحاجة إلى المال فهي حاجة مشروعة ، وأن تملك المال يتوافق مع الفرائز والنواميس الفطرية التي أوجدها الله - عز وجل - ولكن هذه الحاجة ينبغي أن تنضبط بالضوابط الإسلامية في اكتساب المال وإنفاقه. ومن جهة أخرى فإن هناك حدودا دنيا وعليا لتملك المال في الاقتصاد الإسلامي ، فالحد الأدنى هو الحد الذي يحقق لصاحبه حد الكفاية بحيث يستغني عن الناس، أما الحد الأعلى فهو الحد الذي يخرج صاحبه من دائرة الاكتناز، وهذه الدائرة ترتبط بظروف المجتمع وحالته الاقتصادية ، فإذا كان المجتمع فقيرا معدما، فقد يعد الاحتفاظ بكل ما فضل عن الحاجة اكتنازا- كما هو رأي أبي ذر - رضي الله عنه - (٢٨) أما إذا كان المجتمع غنيا وقد وصل الوضع الاقتصادي إلى مستوى التوظيف الكامل ، بحيث لا يوجد بطالة في المجتمع، فين إخراج زكاة المال يكفي لإخراج المال من دائرة الاكتناز ، كما هو رأي جمهور الفقهاء (٢٩)، أما إذا كان

المجتمع متوسطا فإن الذي يخرج المال من دائرة الاكتناز لإخراج الزكاة وغيرها من الحقوق الواجبة على المال مثل نفقة الأهل والأقارب وغيرها من الإنفاق التطوعي، وهذا الرأي منسوب لابن تيمية وابن حزم . (٣٠)

وتزداد الحاجة إلى الإنفاق التطوعي كلما ازداد المجتمع حاجة وفقرا ، وتقل كلما ازداد المجتمع غنى ورفاهية، وهكذا فإن مفهوم دائرة الاكتناز يتسع بازدياد فقر المجتمع ، ويضيق بازدياد غناه .

وكذلك الحاجة إلى إشباع الغريزة الجنسية حاجة مشروعة عندما تكون بطريق الزواج ، أما إذا كانت بطريق الزنا فإنها تكون حاجة محرمة وغير محدودة ، فالإنسان بطريق الزواج الحلال تشبعه امرأة واحدة، أما بطريق الزنا الحرام فلن تشبعه نساء الأرض جميعا.

يقول الأستاذ أبو الأعلى المودودي " بل إن هؤلاء الأغنياء .. وسعوا في دائرة حاجاتهم .. فمن هذا الباب أن جعلوا الزنا من حاجاتهم اللازمة فاصطنعوا له جيشا جرارا من المومسات والبغايا والوسطاء والديوثين، كما أنهم اعتبروا الغناء والرقص والمخانة والمتعة واللهو والطرب مما لا غنى لهم عنه فربوا ودرّبوا لفيفا من المغنين والمغنيات والراقصين والراقصات .. " (٣١)

وهكذا وفي ظل غياب القيم والأخلاق فإن الإنسان يبالغ في إشباع شهواته ونزواته، على حساب الفقراء والمحرومين، وعلى حساب الموارد ، فيظلم نفسه ، ويظلم غيره ، ويكون عضوا فاسدا ينبغي علاجه أو بتره.

ثالثا : نظام السوق في النظام الرأسمالي من منظور إسلامي :-

بالغ دعاة النظام الرأسمالي كثيرا في أهمية نظام السوق ودوره في حل المشكلة الاقتصادية وتخصيص الموارد، وقد كان آدم سميث يطلق على هذا النظام اليد الخفية ، وكان يعتقد أن هذه اليد الخفية سوف تتدخل لحل المشاكل والأزمات ، ولكن ذلك لم يحدث وبخاصة في ظل أزمة الكساد العالمي الكبير عام ١٩٢٩م. إن آلية الثمن أو ميكانيكية السعر يمكن أن تؤدي إلى أسعار سوقية عادلة في ظل المنافسة الكاملة وعدم وجود احتكار ، وبسبب أن المنافسة الكاملة حالة مثالية لا يمكن تحقيقها في أرض الواقع ، فإن أشكال الاحتكارات كافة هي السائدة في ظل النظام الرأسمالي ، ونتيجة لذلك لم ينجح نظام السوق في الوصول إلى أسعار عادلة ، كما أنه لم ينجح في توفير الضروريات للناس بأسعار معقولة، وزيادة على ذلك ، فقد فشل نظام السوق فشلا ذريعا في تخصيص الموارد التخصيص الأمثل (٣٢) ، ولعل من أبرز الأدلة على ذلك ما هو مشاهد في العالم اليوم من سوء استخدام للموارد ، متمثلا في مشكلة الطاقة ومشكلة الغذاء والتصحر وفجوة الأوزون وإحراق الغابات وانجراف التربة ، والنفايات النووية والكيميائية ، وأسلحة الدمار الشامل ، .. الخ .

إن التخصيص الأمثل للموارد لا يتحقق إلا بالالتزام بالضوابط الإسلامية والقيم والمبادئ الأخلاقية والتربوية، التي تجعل الإنسان مسئولاً عن هذا الكوكب واستقراره وتقدمه وإعمارها بالخير ، وهذا ما دعا إليه

الإسلام عندما اعتبر الإنسان خليفة الله في الأرض .

وهكذا نلاحظ أن الرأسمالية لا تحل المشكلة التي تفترضها في ندرة الموارد وتعدد الحاجات ، فإشباع الحاجات لا يكون إلا للحاجات المدعومة بقوة شرائية ، مما يؤدي إلى انحراف هيكل الإنتاج نحو الكماليات، كما أن الفرد مسئول عن عجزه وفشله ، وعليه وحدة أن يتحمل النتائج .

وبالرغم من وجود شركات التأمين والنقابات والجمعيات الخيرية وغيرها من المؤسسات التطوعية ، التي تعمل على التخفيف من حدة المشكلة على المستوى الفردي، إلا أنها لم تفلح في ذلك، بسبب السلوك الاقتصادي المادي المرتبط كلياً بالنفعية المطلقة ودافع الربح ، والمنفصل عن القيم والأخلاق .

رابعاً: التناقض بين أشكال الإنتاج وعلاقات التوزيع من منظور إسلامي :-

يدعي الاشتراكيون أن أشكال الإنتاج القائمة على الملكية الخاصة تؤدي إلى علاقات توزيع ظالمة للعمال والمجتمع ، وهذا هو جوهر المشكلة الاقتصادية عندهم .

ويرفض الإسلام فكرة قيام علاقات التوزيع على شكل الإنتاج ، وتغير هذه العلاقات بتغير شكل الإنتاج، لأن نظام التوزيع الإسلامي يقوم على أسس وقواعد ثابتة ، ومن جهة أخرى فإن العامل الاقتصادي ليس هو الأساس في تكوين نظام التوزيع ، أو تكوين الأنظمة الاجتماعية والسياسية والأخلاقية والفكرية، كما تدعي الاشتراكية .

فمن الممكن أن يحتفظ نظام واحد بكيانه وصلاحيته على مر الزمن مهما اختلفت أشكال الإنتاج ، وهذا ما أثبتته نظام التوزيع الإسلامي ، فقواعد التوزيع في الإسلام ، قواعد ثابتة تصلح لعصر الكهرباء ، كما تصلح لعصر البخار ، كما تصلح لعصر المحراث .(٣٣) فالعلاقات بين الناس تقوم على التراحم والتعاون في ظل سيادة قيم ومبادئ ربانية ، ولا تقوم على الصراع أو التناقض ، لأن الناس يكملون بعضهم بعضاً فمن المستحيل أن يكون الناس متساوين في الذكاء والمواهب والمستوى المادي ، ولذلك فلا بد من التعاون والتكافل، بدل الصراع والتنافر.

وبناء على ذلك عندما تنضبط الملكية الخاصة بالأخلاق فإنها لن تؤدي إلى استغلال ، وعندما تلتزم بأولويات المجتمع وظروفه فإنها ستحقق المصلحة العامة .

خامساً : التخطيط المركزي في النظام الاشتراكي من منظور إسلامي :-

بالغ الاشتراكيون كثيراً في فوائد التخطيط المركزي ، وقد ثبت من خلال التطبيق أن المشاكل والأزمات التي نجمت عن التخطيط المركزي هي أكبر بكثير من الفوائد والمزايا ، فالأهداف الإنتاجية التي يجري تطبيقها بالقوة لم تحقق مصلحة المجتمع، بل إن نسبة الهدر والتبديد كانت دائماً كبيرة ، وكانت الخسائر التي تتحملها شركات القطاع العام تتزايد باستمرار .

إن الخطة المركزية يمكن أن تصلح في الظروف الطارئة والاستثنائية، التي تتطلب قيام الدولة بالتدخل وتولي زمام الأمور من أجل إنقاذ الناس وحمايتهم وصيانة ممتلكاتهم ، وهذا ما قام به عمر - رضي الله عنه - في عام المجاعة ، أما في الأحوال الطبيعية، فإن تولى الدولة للمشروعات والنشاط الاقتصادي معناه مصادرة حرية الأفراد، ورجبتهم وذوقهم ، وإلزامهم بسلع وخدمات لا تمثل الطلب والاحتياجات الحقيقية . وليس معنى ذلك أن التخطيط الاقتصادي معناه العام مرفوض شرعا، فقد أباح الإسلام لأولياء أمور المسلمين الأخذ بالمصالح المرسله ، فكل ما يفيد المجتمع من تخطيط أو خطط تنمية أو رقابة يمكن الأخذ به ما دام في إطار الكتاب والسنة وتحقيق المقاصد الشرعية . (٣٤)

أما الاشتراكية، فقد أدت إلى استفحال المشكلة الاقتصادية وتفاقمها، وظهور عدد كبير من المشكلات الاقتصادية الفرعية، وعلاوة على ذلك فقد عم القهر والاستبداد والقتل والتشريد والتعذيب الوحشي، وتجريد الناس من أبسط حقوقهم، وقتل الطموح وروح الإبداع والابتكار، وكان الضياع والاضطراب الذي نجم عن الاشتراكية أعم وأشمل وأكثر خطورة مما نجم عن الرأسمالية . (٣٥)

لقد قتل ستالين وحده عشرين مليوناً من شعبه، وعدة ملايين من الشعوب الأخرى ، عدا ملايين المشردين ، وما زال حكام روسيا حتى أيامنا هذه يمارسون لعبة سفك الدماء عندما قتلوا وشردوا الملايين من الشعب الأفغاني والشيشاني .

وهكذا أخطأ الاشتراكيون في وصفهم للمشكلة الاقتصادية كما أخطئوا في حلها، فالملكية الجماعية التي نادوا بها جلبت عليهم الويلات والدمار ، وحكم طبقة (البروليتاريا) العمال ، لم يكن إلا شكلاً آخر من أشكال (الديكتاتورية) والاستبداد . (٣٦)

الخلاصة :-

١- يقر الاقتصاد الإسلامي المعنى الاقتصادي للمشكلة الاقتصادية المتمثل في عملية الاختيار ، اختيار المورد الأنسب لإشباع الحاجة الأكثر أولوية. ويختلف الاقتصاد الإسلامي مع الاقتصاد الوضعي حول أسباب المشكلة وعلاجها .

٢- إن تحديد منطقة الاختيار الإسلامي بشكل دقيق ، يسهم في التخفيف من حدة المشكلة، وبخاصة إذا ترك جهاز الثمن الإسلامي يؤدي دوره بتلقائية ، وذلك عندما يلتزم المجتمع بضوابط الإسلام وقيمه وأخلاقياته .

٣- من أهم أسباب المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي ، التفاوت بين البشر في القدرات والرغبات والمواهب من جهة ، والتفاوت بين الأماكن في توزيع الموارد من جهة أخرى ، وهذا التفاوت من مقتضى حكمة الله - عز وجل - لاستمرار الحياة على الأرض ، ولذلك لا يمكن القضاء على المشكلة

- بهذا المعنى ، وإنما يمكن التخفيف من حدة المشكلة من خلال الالتزام بالضوابط والقيم الإسلامية ، ومراعاة أولويات الشريعة ومقاصدها ، وما ينجم عن ذلك من إجراء عملية الاختيار بشكل أمثل .
- ٤- يتفرع عن المشكلة الاقتصادية بمعناها الاقتصادي عدد كبير من المشكلات مثل مشكلة التضخم ومشكلة الغذاء ومشكلة الطاقة .. الخ ، ولعل مشكلة الفقر هي من أخطر المشكلات التي تتفرع عن المشكلة الاقتصادية .
- ٥- ترجع مشكلة الفقر بشكل أساسي إلى اختلاف الناس وتفاوتهم في الالتزام بالقيم والأخلاق ، وما يؤدي إليه ذلك من تعدد وظلم واستغلال ، وما ينجم عنه من سوء توزيع واستخدام للموارد وبالتالي زيادة أعداد المحرومين باستمرار .
- ٦- لا يصح القول بالندرة بمعنى أن الموارد لا تكفي البشر ، فإذا كانت بعض الموارد محدودة، فإن الكثير من الموارد لم يستخدم حتى الآن ، كما لا يصح القول بالوفرة بمعنى أن جميع الموارد غير قابلة للنفاذ ، فهناك المناجم وآبار البترول التي يمكن أن تنضب في أي وقت، ولكن ذلك لا يعني عدم وجود مصادر بديلة ، ربما تكون أفضل .
- ٧- ثبت في التطبيق فشل نظام السوق ، ونظام التخطيط المركزي في تحقيق العدالة والكفاءة في تخصيص الموارد ، ومحاولة التخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية .
- ٨ - يعترف الاقتصاد الإسلامي بأن الحاجات لانهائية ، ولكنه لا يرى ضرورة إشباعها جميعا ، وإنما ينبغي التركيز على الحاجات الطيبة ، الضرورية ثم الحاجة ثم التحسينية، وفقا لظروف المجتمع وأولوياته .
- ٩- يركز الاقتصاد الإسلامي للتخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية على ثلاثة جوانب :- هي الاستخدام الأمثل للموارد والإنتاج الأمثل للطيبات ، ثم التوزيع الأمثل لعوائد الإنتاج .
- ١٠- إن المسائل الاقتصادية الكبرى المتفرعة عن المشكلة الاقتصادية تحل في الاقتصاد الإسلامي تلقائيا من خلال قوى العرض والطلب المتلزمة بأخلاقيات الإسلام (جهاز الثمن الإسلامي)، علاوة على إمكانية تدخل الدولة عند الضرورة فقط .

المراجع والهوامش :

- (١) عبد الحميد الغزالي: مقدمة في الاقتصاديات الكلية (دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٥) ص ١٣ ، أحمد أبو إسماعيل : أصول الاقتصاد (دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩ م ، ص ١١ .
- Raiklin,Ernest;Uyar,Bulent” On the relativity of the concepts of needs ,wants, scarcity and opportunity cost “ International Journal of social economics . 1996,vol.23.p49 .
- يقول د. محمد عمر شايرا " إن تخصيص الموارد بكفاءة وتوزيعها على نحو عادل تقتضي من كل نظام اقتصادي الإجابة عن الأسئلة الاقتصادية الثلاثة المعروفة وهي ، ماذا نتج ؟ وكيف ؟ ولمن ؟ أي : كم من السلع والخدمات البديلة نتج ؟ ومن ينتجها ؟ وبأية مجموعة من الموارد وبأية طريقة تقانية (تكنولوجية) ؟ ومن هم الذين سيتمتعون بالسلع والخدمات التي يتم إنتاجها وإلى أي مدى ؟ " الإسلام والتحدى الاقتصادي ، ترجمة د. محمد زهير (المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، عمان ، ١٩٩٦) ص ٣١ .
- (٢) عبد الحميد الغزالي : المرجع السابق ، ص ١٤ - ١٥ ، محمد هشام خواجكية : مبادئ الاقتصاد ، دار القلم ، الكويت ، ١٩٧٧ ، ص ٤٠ .
- paul samuelson , william nordhaus, economics , (mc- growhill,1985 , singapore,12th,ed, p 59
- (٣) صبحي قريضة ومحمود يونس : مقدمة في الاقتصاد ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ١٧ .
- (٤) محمد عمر شايرا : المرجع السابق ، ص ٣٠ . كامل بكري ، ومحمود يونس : الموارد واقتصادياتها ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ١٥-١٧ .
- (٥) عبد الله غانم : المشكلة الاقتصادية ونظرية الأجور في الإسلام ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٨٣ ، ص ١٦٣ - ١٨٢ .
- (٦) محمد عفر : الاقتصاد الإسلامي ، دار البيان العربي ، جدة ، ١٩٨٥ ، ٩/٣-١٢ .
- (٧) عبد العزيز فهمي هيكل : مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٤٢ .
- 8) paul samuelson , william nordhaus, economics , (mc- growhill,1985 , singapore,12th,ed, p 59
- (٩) صبحي تادرس : مقدمة في علم الاقتصاد ، المرجع السابق ، ص ٢٩-٣١
- (١٠) عبد الرحمن يسري : تطور الفكر الاقتصادي ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ١٩٧٩ ، ص ١٦٦ .
- (١١) يوري يوبوف : دراسات في الاقتصاد السياسي (الاشتراكية) ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٥ ، ص ٢٨-٣٠
- (١٢) محمد باقر الصدر : اقتصادنا ، دار التعارف ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٤ ، ٢٣١ .
- (١٣) يوسف كمال : الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة ، دار الوفاء ، المنصورة ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٩ .
- (١٤) مسلم بشرح النووي ، كتاب الزكاة ، باب الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة ، ١٣٤٩هـ — ، ٨٣/٧ .

- (١٥) عبد الكريم زيدان : المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، مكتبة القدس ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ط١١ ، ص ٨١-٨٥ .
- (١٦) نفس المصدر السابق ، ص ٨٣ .
- (١٧) محمد صقر : الاقتصاد الإسلامي ، مفاهيم ومرتكبات ، قراءات في الاقتصاد الإسلامي ، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، جدة ، ١٩٨٧ ، ص ٦٢ .
- (١٨) محمد شوقي الفنجرى : الإسلام والمشكلة الاقتصادية (مكتبة السلام العالمية ، القاهرة ، ١٩٨١ م) ط٢ ، ص ٢٤ .
- (١٩) محمد عبد المنعم عفر : الاقتصاد الإسلامي ، المرجع السابق ، ص ٢٠ ، حسين غانم : الاقتصاد الإسلامي والمشكلة الاقتصادية ، دار الوفاء ، المنصورة ، ص ٣٠ .
- (٢٠) رفيق المصري : هل عرف علماءنا المشكلة الاقتصادية ، مجلة الإسلام اليوم ، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، الرباط ، عدد ١٣ ، ١٩٩٥ ، ص ٣٩ .
- (٢١) محمد باقر الصدر ، مرجع سابق ، ص ٣٤٧ ، محمد شوقي الفنجرى : مرجع سابق ، ص ٥٤ ، عبدالله غانم ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ .
- (٢٢) صقر : مرجع سابق ، ص ٦٢ ، سعيد مرطان : مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٧٠ ، عيسى عبده : الاقتصاد الإسلامي ، مدخل ومنهاج ، (دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٧٣ م) ص ٥٠ ، حسين غانم : الاقتصاد الإسلامي والمشكلة الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص ٣٢-٣٣ .
- (٢٣) عيسى عبده ، المرجع السابق ، ص ٥٠ .
- (٢٤) يوسف القرضاوي : مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام ، (مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٨٠) ص ٣٨
- (٢٥) فرانسيس مورلايه ، وجوزيف كولينسز : صناعة الجوع خرافة الندرة ، ترجمة أحمد حسان ، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٣) ص ١٨-٢٣ .
- (٢٦) عبدالله غانم : المرجع السابق ، ص ١٧٦ .
- (٢٧) يمكن إثارة الشكوك حول مدى صحة مبدأ لا نهائية الحاجات من الناحية الاقتصادية اعتمادا على قانون تناقص المنفعة ، فمع زيادة إشباع الحاجات تتناقص درجة الإلحاح إلى أن تصل إلى الصفر ، ثم تنقلب المنفعة الحدية إلى سالبة . واعتمادا على نظرية كينز في الاستهلاك إذ يزداد الإنفاق الاستهلاكي مع زيادة الدخل زيادة تناقصية . ومن جهة أخرى فإن الحاجات الإنسانية ليست حاجات بيولوجية فقط ، وإنما حاجات اجتماعية حضارية ، كما أن هناك فرقا بين الحاجات needs والرغبات wants ، ففي حين نلاحظ أن هناك حاجات إنسانية ضرورية كالطعام والشراب والسكن .. نجد أن الرغبات لا تتوقف عند حد معين . ومع أن الاقتصاديين يحاولون عدم التفريق بين الحاجات والرغبات ، تجنبا لإدخال التأثيرات الأخلاقية في التحليل الاقتصادي ، إلا أن معظم العلوم الاجتماعية الأخرى تفرق بين الحاجات والرغبات ، وتركز على الاختلافات بينهما .

Raiklin,Ernest,Uyar,Bulent” On the relativity of the concepts of needs ,wants, scarcity and opportunity cost “ International Journal of social economics . 1996,vol.23.p49-51

- (٢٨) ابن حجر : فتح الباري : دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٧٩هـ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ٣/ ٢٧٣. ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، دار المعرفة ، بيروت ١٩٦٩ م ، ٢/ ٣٥٢ .
- (٢٩) النووي : المجموع شرح المذهب ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة ، دت ، ٦/ ١٢-١٣ ، القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ٨/ ١٢٥ .
- (٣٠) يوسف القرضاوي : فقه الزكاة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨١ م ، ط ٦ ج ٢ ص ٩٨٣-٩٩١ .
- (٣١) أبو الأعلى المودودي ، أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة ، الدار السعودية للنشر ، جدة ، ١٩٨٨ م ، ص ١٧٩ .
- (٣٢) أشار د. محمد عمر شايرا إلى فشل نظام الأسعار ، وأسعار الفائدة بشكل خاص في تخصيص الموارد ، وقد استشهد بأراء عدد كبير من الاقتصاديين البارزين مثل مالفنود ، رالف تيري ، كارستين ، وغيرهم ، انظر : نحو نظام نقدي عادل ، ترجمة سيد سكر ، دار البشير ، عمان ، ١٩٨٩ م ، ص ١٤٣-١٤٩ .
- (٣٣) محمد باقر الصدر : المرجع السابق ، ص ٢٣٢ ، ٦٧٧ .
- يمكن تقسيم عملية التوزيع في الإسلام إلى مرحلتين ، توزيع ما قبل الإنتاج ، وتوزيع ما بعد الإنتاج ، وفي كل مرحلة هناك أسس وقواعد ثابتة ، ففي مرحلة ما قبل الإنتاج ، وهي تشمل توزيع الأرض والثروات الطبيعية ، وهذا التوزيع مبني على أسس وقواعد ثابتة ، مثل المال مال الله ، والأحكام الشرعية للأراضي ، وإحياء الموات ، والركاز .. الخ وكذلك في مرحلة ما بعد الإنتاج ، التي تشمل على توزيع عوائد عناصر الإنتاج ، مثل الأجر والربح والربح .. كما تشمل على عملية إعادة التوزيع من خلال أنظمة الميراث والنفقات والزكاة والصدقات والكفارات والأوقاف والوصايا والهبات .. والتوزيع وإعادة التوزيع في هذه المرحلة يقوم على أسس وأصول شرعية ثابتة لا تتغير بتغير الزمان أو المكان ..
- فالعلاقات التوزيع في الإسلام تنبني على نظام رباني وضعه الله عز وجل لمصلحة البشر ، ومن ثم لا يوجد أي مظهر من مظاهر التناقض التي يتحدث عنها الاشتراكيون ، ومن جهة أخرى فإن هذه الأنظمة الإسلامية لا ترتبط مع أشكال الإنتاج ومدى تقدمها أو تخلفها ، فهي أنظمة ثابتة لا تتغير مهما تغيرت أشكال الإنتاج ، فالزكاة فرض سواء كان الإنتاج باستخدام الكهرباء أم كان باستخدام المحراث ، كما أن توزيع أنصبه الميراث محدد بالنصوص القرآنية ، ولا يمكن تغييره مهما اختلفت أشكال الإنتاج وأوضاع المجتمعات
- لمزيد من التفصيل : انظر : محمد باقر الصدر : المرجع سابق ، ص ٤٣١ وما بعدها ، رفيق المصري : أصول الاقتصاد الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١٦١ وما بعدها .
- (٣٤) محمد عفر : التخطيط والتنمية في الإسلام ، دار البيان العربي ، جدة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٨٢

- (٣٥) يوسف كمال : الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة ، (دار الوفاء ، المنصورة ، ١٩٨٦ م ، ص ١٠٩ . محمد عمر شايرا : الإسلام والتحدّي الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ١١٥-١١٦ .
- (٣٦) يوسف كمال ، المرجع السابق ، ص ١١٢ .